للعام الرابع على التوالي

«بيتك» يجدد الشراكة مع نادي التمويل الإسلامي

نادي التمويل الإسلامي

جدد بيت التمويل الكويتي (بيتك) شراكته الاستراتيجية مع نادي التمويل الاسلامي للسنة الرابعة على التوالي، حيث تم وضع خطة متكاملة لأنشطة وفعاليات نادي التمويل الاسلامي لطلبة جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا خلال الفصل الدراسي الثاني لعام 2015/2014 وذلك في إطار الدعم المتواصل الذي يقدمه «بيتك» لنادي التمويل الإسلامي وتعزيز التعاون المشترك بين «بيتك» وجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، وتأكيد الدور الرائد الذي يقوم به البنك في رعايته للطلبة وللشباب في مختلف المجالات.

ومن أبرز أنشطة نادي التمويل الاسلامي التي يشارك فيها «بيتك» الندوات والمحاضرات المتعلقة بالاقتصاد الاسلامي بما يشمل المرابحة والصكوك وأنواع البيوع وغيرها، بما يؤكد نهج «بيتك» في نشر الوعي بأهمية المنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة والتي يعتبر «بيتك» رائدا فيها على المستويين الإقليمي والعالمي، وكذلك تؤكد اهتمام «بيتك» بنشر الثقافة المصرفية الإسلامية وتعزيز الجهود التي تخدم الاقتصاد الإسلامي.

وقد تمت الإشادة بجهود «بيتك» وتواصله الدائم مع أنشطة وبرامج نادي التمويل الإسلامي، حيث يشكل «بيتك» مصدرا رئيسيا لاستقاء المعلومات والتجارب والأبحاث، ومرجعا في أمور الاقتصاد الإسلامي، لاسيما في ظل الريادة في الصناعة المصرفية الإسلامية التي تنعكس أبعادها ونتائجها على النظام المالي العالمي بعد النمو الملحوظ لصناعة التمويل الإسلامي من جهة، وكذلك المساهمة في تنظيم ندوات اقتصادية وابتعاث طلبة الى الخارج للتعرف على الصناعة المالية الإسلامية وأهميتها.

26 ألف موظف في النفط بحلول السنة المالية 2019/ 2020

أحمد مغربي

كشف نائب العضو المنتدب للشؤون الإدارية في مؤسسة البترول الكويتية أحمد الحمد عن توجه مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة إلى تعيين 7851 وظيفة جديدة في إطار خطتها الخمسية حتى عام 2019 /2020، ليرتفع عدد موظفي القطاع من 19 ألفا حاليا إلى 26 ألف موظف.

وقال الحمد في مؤتمر صحافي عقدته مؤسسة البترول أمس تحت عنوان استراتيجية الموارد البشرية لمؤسسة البترول الكويتية، إن هذه الوظائف منها 3743 وظيفة للكويتيين حديثي التخرج و4108 لذوي الخبرة من الكويتيين أولا ثم الوافدين في حال ما لم تتوافر في الكويتيين، موضحا أنه تم تعيين 490 موظفا خلال السنة المالية الحالية على أن يتم تعيين 650 موظفا بحلول نهاية السنة المالية الحالية ليصل إجمالي عدد الوظائف إلى 1140.

وذكر الحمد أن هناك مسطرة واحدة في عملية التعيينات بدون أي تدخلات لضمان الشفافية والحياد لاختيار العاملين وفق آلية ومعايير محددة تبدأ من الإعلان عن الوظائف ويتبعها الاختبارات التي تبنى على 4 أسس هي المعدل العام للدراسة واختبار اللغة الانجليزية واختبار التخصص والمقابلة الشخصية، لافتا إلى أنه وللزيادة في الشفافية تم توزيع الاختبارات والتقييمات على 3 جهات مختلفة.

وأكد أن أي تعيين للوظائف في القطاع النفطي يتم وفق الإعلانات ومن ثم مطابقة المعايير والشروط على المتقدمين، مشيرا إلى أن عدد العاملين بالقطاع النفطي تخطى الـ19 ألف موظف حاليا متوقعا وصول العدد إلى 26 ألف موظف خلال الخطة الخمسية التي تنتهي في 2019 /2020.

ولفت إلى أن نسبة العمالة الكويتية تتجاوز الـ 80٪، موضحا أن نسبة كبيرة من التعيينات مرتبطة بالمشاريع الجديدة في القطاع النفطي وفق آليات ومعايير محددة، وأن هناك نظما وآليات يتم من خلالها تدريب العاملين عبر مسؤوليهم لضمان نقل الخبرات إلى الصفين الثاني والثالث في حال تقاعد القياديين.

وأكد الحمد على أن التعيينات في القطاع النفطي مرتبطة بالميزانية السنوية للقطاع النفطي، مشيرا إلى أن القطاع النفطي مازال جاذبا للعمالة، وأن حركة الدوران والتسرب الوظيفي في القطاع النفطي متدنية للغاية مقارنة بالجهات الأخرى في الدولة.

واستبعد الحمد أن تكون هناك أي تأثيرات لأسعار النفط على عملية التعيينات بالقطاع النفطي نظرا لارتباطها بعوامل ومعايير مختلفة مؤكدا ان نسبة العمالة الكويتية مرتفعة.

من جانبها قالت مستشار استراتيجيات الموارد البشرية ومدير شؤون الموظفين في مؤسسة البترول الكويتية ابتهاج الفوزان إن هناك 11 مبادرة تخص الموارد البشرية لقطاع التدريب دور كبير فيها، مبينة أن العمل تم على 3 محاور لتحقيق استراتيجية الموارد البشرية وهي تطوير الكفاءات وتقديم خدمة أفضل وتطوير أداء الموظفين. وأوضحت الفوزان أن استراتيجية الموارد البشرية منبثقة من الاستراتيجية العامة لمؤسسة البترول وتم توزيعها على الشركات التابعة وتحديد هيكلة محددة للمشروع من خلال تولي نائب العضو المنتدب لكل من تلك المشاريع لضمان نجاحها.

وأشارت الفوزان إلى أن هناك مشاريع انتهت وظهرت نتائجها اليوم مثل مشاريع تطوير وتدريب الموظفين في القطاع النفطي ،مؤكدة على وجود لجنة عليا يشرف عليها الأعضاء المنتدبون لمتابعة تلك الاستراتيجية.

أحمد الحمد وابتهاج الفوزان وجمال السنعوسي خلال المؤتمر الصحافي

1140 إجمالي عدد الوظائف خلال السنة المالية الحالية

خبراء: انخفاض أسعار النفط مؤامرة وعجز ميزانية الكويت قادم لا محالة

هالة عمران

أجمع كل من أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت د.عبدالله الشايجي واستاذ الاقتصاد ومستشار وزير المالية د.محمد السقا، على ضرورة تغيير النمط الاجتماعي والاقتصادي، مشيرين الى أن دول مجلس التعاون بحاجة الى اعادة التوازن في ميزانيتها اعلى بكثير من المستويات الحالية.

جاء ذلك خلال ندوة الأسباب والأبعاد السياسية والاقتصادية لتراجع أسعار النفط واثرها على اقتصاديات دول الخليج العربي، التي أقامها د.عبدالله الشايجي بديوانه في منطقة كيفان بحضور لفيف من المثقفين ورجال الاعمال، مؤكدين ان التراجع في أسعار النفط ليس وليد اليوم وان العجز بالميزانية قادم لا محالة.

في البداية، قال د.عبدالله الشايجي ان أسعار النفط انهارت الى 50٪ خلال خمسة اشهر بصورة غير مسبوقة، موضحا ان الدول المستوردة للنفط وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية انخفض فيها سعر البنزين لأقل من دولارين، مبينا أن هناك نظريتين لهذه القضية، الأولى هي المؤامرة ويتزعمها الرئيس الروسي في محاولة للاضرار بكل من الاقتصاد الروسي والايراني، واضاف الشايجي انه من الناحية السياسية هناك عدة أسباب لما يشهده هذا الانهيار، منها تباطؤ الاقتصاد العالمي خاصة في أوروبا والصين واليابان، مشيرا الى ان أميركا تعتبر الوضع الافضل اقتصاديا.

وتابع: يعود السبب الثاني الى زيادة الانتاج الأميركي من الغاز والنفط الصخري، مشيرا إلى انها اصبحت اقل اعتمادا على النفط العالمي والخليجي تحديدا، عكس الصين الاكثر استيرادا، مشيرا إلى ان السبب الثالث للانهيار زيادة العرض بالسوق النفطي وتوافر فائض نفطي بالسوق العالمي، لافتا إلى قرار أوبيك عدم التخفيض سبب حالة التراجع، بشكل متسارع وغير متوقع، متسائلا عن مدى انعكاس الامر على الأوضاع الاقتصادية وتخفيض الانفاق، والمشاريع الاقتصادية.

من جانبه، تحدث د.محمد السقا عن ثلاثة سيناريوهات للوضع للمسار المالي للكويت خلال خمسين عاما من خلال تصور مالي للدولة، وهما السعر المتشائم والذي يعتبر حلما 80 دولارا، والسعر المتوسط 100 دولار، والسعر المرتفع 125 دولارا.

واستعرض السقا مستقبل المالية العامة في ظل السيناريوهات الثلاثة ، قائلا انه في نقطة زمنية معينة عند اي سعر ستتحول الكويت من الفوائض الحالية إلى عجز، مبينا ضرورة تمويل العجز سواء من السحب من الاحتياطي العام من الدولة او من خلال الاقتراض من صندوق الأجيال القادمة، اذا اجبرت الحكومة، موضحا انه وفقا لسعر 80 دولارا تنتهي كل احتياطات الكويت قبل 30 عاما، لافتا الى ان مستويات الانفاق الحالية 525 مليار دينار، مشيرا الى انه كل ما أنفقته الكويت للادخار في صندوق الأجيال القادمة لن يكفي الا فقط لسبع سنوات مقبلة، هناك تطور غير طبيعي لمستويات الانفاق، خاصة في جانبين هما الأجور والرواتب وهما 11 مليار دينار للاجور، 6 مليارات للدعم، ما يعادل 75٪ من انفاق الدولة يذهب إلى بنود يصعب تخفيضها، الا بتكلفة اجتماعية ضخمة او سياسية خطيرة، وما يتبقى لمشاريع الدولة وبند الاعانات، مشيرا الى ان انفاق الدولة مرتكز في الرفاه، مبينا انه خطأ مشترك بين دول مجلس التعاون ككل وليس الكويت فقط.

واستعرض السقا طلب وزير المالية انس الصالح في البحث لتنويع مصادر الدخل، مشيرا إلى ثلاثة سيناريوهات، الاول 250 دولارا لسعر البرميل، والثاني 500 دولار للبرميل، ووصل الى 147 دولارا في 2008، موضحا ان سعر النفط اليوم اقل من50٪ من سعره قبل سبعة أشهر.

وتابع أن هناك اسبابا تسببت في الانهيار منها تراجع النشاط الاقتصادي في الصين واليابان واوروبا، لافتا إلى ان أميركا هي الدولة الوحيدة التي استطاعت التعامل مع الازمة الاقتصادية، واضاف ان هناك تضخيما لدور الولايات المتحدة الأميركية لما يحدث، وأضاف: أن تزايد انتاج الأوبيك أدى لإغراق السوق، معتبراً أن فشل الحظر على إيران لم يؤثر على زيادة أسعار النفط، اضافة إلى الاحداث في ليبيا والعراق باعتبارهما منتجين رئيسيين في الإنتاج العالمي، مشيرا إلى عدة عوامل أثرت منها ارتفاع كفاءة استخدام الطاقة.

وبين أنه على أن الحكومة تعمل حاليا على تخفيض الإنفاق من 23 مليارا إلى 19 مليار دينار، ومع تحويل الدولة لصندوق الأجيال 25٪ ستحتاج الدولة 86 مليار دولار حتى تتعادل الميزانية مع توافر إرادات بحدود الـ 19 مليار دينار منها 2٪ إرادات غير نفطية، لافتا إلى استمرار الانخفاض يؤدي إلى الدخول لمرحلة العجز.

وأشار السقا الى أنه تم اعداد ثلاثة سيناريوهات بوزارة المالية لمواجهة القادم في ظل تدني أسعار النفط فإذا وصل سعر البرميل إلى 45 دولارا فسنحقق 7 مليارات دينار عجزا، مع استقطاع 10٪ فيصل العجز إلى 8 مليارات دينار، واذا وصل السعر 50 دولارا العجز 5 و6من عشرة مع صندوق الأجيال القادمة 10٪ سيصل العجز إلى 6 و9 واذا توقعنا سعر النفط 55 دولارا سيصل العجز 4 و2 من عشرة ويصل إلى 5 و7 من عشرة بصندوق الأجيال القادمة.

وأردف السقا أن العجوزات تتراوح ما بين 6 و8 مليارات دينار في العام المقبل ما يعادل 30 مليار دولار سوف يتم سحبهم من الاحتياطي العام، مؤكدا أن ما تم تكوينه خلال سنوات طويلة معرض للاستنزاف بشكل سريع جدا، واستمرار تراجع الأسعار سيؤدي لتراجع الفوائد بالكويت ودول مجلس التعاون، مما سيؤثر على برامج الاستثمار،

وأوضح السقا اعلان وزارة المالية عدم المساس بالانفاق الاستثماري، مع الأخذ بالاعتبار احتياجات خطة التنمية كأولوية أولى وتوفير التمويل الكافي لها، فإن الحكومة قد تستطيع المحافظة على هذا المبدأ لعام أو اثنين، لافتا إلى ان ضغوط تراجع الإيراد والعجز والسحب ستتأثر بها برامج الكويت الاستثمارية.

د. عبدالله الشايجي والمستشار أحمد السقا

75٪ من انفاق الدولة يذهب إلى بنود يصعب تخفيضها الا بتكلفة اجتماعية ضخمة

«التمويل الخليجي»: مناقشة البيانات المالية 22 فبراير المقبل

حدد «بيت التمويل الخليجي» يوم الأحد الموافق 22 فبراير 2015 موعدا لانعقاد مجلس الإدارة، لمناقشة البيانات المالية المدققة للعام 2014 (للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2014) والتصديق عليها.

جاء ذلك في خطاب رسمي وجهه البنك إلى مدير إدارة المؤسسات المالية الإسلامية في مصرف البحرين المركزي، وتم تعميمه على الأسواق المالية المدرج فيها.

يشار إلى أن «بيت التمويل الخليجي» هو بنك استثماري إسلامي، تأسس في البحرين عام 1999 للتركيز على الاستثمارات في دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد أسس البيت سوقا متخصصة تستهدف التركيز على العقارات، مشاريع البنية التحتية الضخمة ـ وبشكل أساسي وعلى نطاق واسع بناء المشاريع الجديدة. ومنذ عام 2012، قام البنك بالتركيز على إعادة الهيكلة، ووضع استراتيجية عمل جديدة، وإجراء تغيير شامل لمجلس إدارته والإدارة العليا بالبنك، وقد أدرجت أسهم البنك في ثلاث بورصات إقليمية هي: سوق الكويت للأوراق المالية، وسوق البحرين للأوراق المالية، وسوق دبي المالي.

«بوز ألن هاملتون» تنشر تقريرها حول الهجمات الإلكترونية

الاختراق البرمجي وانتشار الهجمات الإلكترونية يهددان المنطقة خلال 2015

قال نائب الرئيس لدى بوز ألن هاملتون لقطاع الخدمات المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لطفي زخور، إنه منطقة الشرق الأوسط مستهدفة من قبل الهجمات الإلكترونية وحملات التجسس التي باتت أكثر تطورا. وتثير مخاطر الهجمات الإلكترونية القلق أكثر من المخاطر التقليدية.

وأضاف زخور أن الشركات في القطاعين العام والخاص مازالت تبحث عن وسيلة أكثر فاعلية لمواجهة أي تهديدات إلكترونية مستقبلية، في ظل ازدياد حدتها وتنوعها.

وأشار إلى أن مخاطر الهجمات الإلكترونية «تتطور وتتحول لتصبح أحد التحديات الأمنية الاقتصادية والوطنية التي تواجهها المنطقة، مما يستوجب استباقها وإدارتها على أفضل وجه، وإرساء التوازن المناسب بين التقنية والمحللين الماهرين الذين يتمتعون بقدرات استخبارية ومهارات تحليل البيانات».

وفي ذات السياق قال نائب رئيس أول في بوز ألن هاملتون ومسؤول فريق التقنية والتحليل في المنطقة ماهر نايفة: انه في ظل عالم مليء بالهجمات الإلكترونية فإنه من الضروري إقامة رابط متين بين الحكومات والقطاع الخاص لمواجهة تحدي جرائم الهجمات الالكترونية نظرا لما تشهده تلك الهجمات من تطور في طبيعتها من حيث تعقيدها وتوسعها.

وأوضح أن أمن المعلومات الالكتروني يمثل اليوم الأولوية لدى الجهات المعنية في قطاع الخدمات المالية، من المستثمر والمستهلك إلى الجهات الناظمة والموظفين، وصولا إلى مجلس الإدارة، وبالتالي تزداد أهمية السؤال حول كيفية تطور هذا التهديد في المستقبل، عقب ما بات يعرف بالربيع العربي، أصبح من المهم جدا توفير خدمات مالية قوية وآمنة للشركات والمستهلكين من أجل تعزيز الأمن السياسي والاجتماعي للسكان، كما يشكل قطاع خدمات مالية قوية أحد أهم أوجه جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودعم مجالات الثقة والنمو الاقتصادي الجديدة في المنطقة، غير أن الاتجاهات التي نشرتها بوز ألن هاملتون تشير إلى أن القطاع يعاني من تهديدات الكترونية كبيرة.

وأردف قائلا: «ان الشركة تهدف لمساعدة شركات الخدمات المالية على استباق التهديدات المستقبلية وتحديد مقاربات جديدة للأمن المعلوماتي، حيث قامت بوز ألن هاملتون بإعداد قائمة من اتجاهات الهجمات الالكترونية المحتملة لعام 2015 وما بعده، كما اعتادت أن تفعل سنويا».

وترتكز القائمة على محادثات مع المديرين التنفيذيين لأمن المعلومات ومديري معلومات تنفيذيين ومديري التوريد التنفيذيين ومسؤولين تنفيذيين عن المخاطر وغيرهم من قادة قطاع الخدمات المالية، إلى جانب تحليل بوز ألن هاملتون المعمق للمشاكل والتهديدات والهجمات الالكترونية. ويشكل انتشار الاختراق البرمجي وتأثير المشاكل الهجمات الإلكترونية «الغربية» على الدول النامية في المنطقة التي يعرضها ازدهارها الاقتصادي واعتمادها للتقنيات السريعة إلى الخطر، من أهم الاتجاهات الدولية في الشرق الأوسط.

وتتمثل أهم توجهات الأمن المعلوماتي للخدمات المالية للعام 2015 في 6 نقاط هي:

- انتشار ظاهرة الاختراق البرمجي في منطقة الشرق الأوسط.
- المشاكل والهجمات الالكترونية «الغربية» تصل إلى الدولة النامية القريبة حيث اظهرت البحوث أن منطقة مجلس التعاون الخليجي تواجه تهديدات مستمرة بما فيها البرمجيات الخبيثة المصرفية في الإمارات وكمية كبيرة في اعتداءات الاحتيال في السعودية.
- مخاطر الأطراف الخارجية التي ترتقي إلى أعلى قائمة المخاطر وسوف يشهد عام 2015 تحولا نحو الحد والمراقبة الفاعلة لمخاطر الهجمات الالكترونية للأطراف الخارجية مقارنة بعملية «الشهادات الذاتية» التي برهنت عدم فاعليتها.
- ظهور مفهوم «مركز اندماج» الأمر الذي يؤدي إلى وعي أكثر فاعلية وسرعة للتهديدات والحد منها.
- حماية المعلومات على مستوى قاعدة البيانات والمكونات.
- نشوء أنظمة الدفع البديلة يساهم في التعرض للمخاطر.
- الاستعانة بمبدأ المحاكاة الحربية وهو ما يحفز جاهزية الاستجابة للحوادث.
- ازدياد استخدام تأمين المعلومات الالكتروني وتراجع التغطية والقدرة على تقديم الشكاوى.

الإقرار أهم وسائل الكشف عن الذمة المالية

شريف حمدي

قال الأمين العام المساعد للوقاية من الفساد والتخطيط الاستراتيجي بالهيئة العامة لمكافحة الفساد سالم العلي إن الفساد هو سوء استخدام السلطة العامة أو المنصب لتحقيق ربح أو منفعة خاصة، لافتا إلى أن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم (42/ 2012) بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد عرفت الذمة المالية بأنها (ما للخاضع لأحكام القانون وأولاده القصر من أموال نقدية أو عقارية أو منقولة داخل الكويت وخارجها).

وأضاف العلي في ندوة نظمتها جمعية المحاسبين والمراجعين القانونيين الكويتية أول من أمس عن إقرار الذمة المالية وتعزيز الشفافية، انه يدخل في الذمة المالية ما لهم من حقوق وما عليهم من دين من قبل الغير وتشمل الذمة المالية أيضا الوكالات أو التفويضات ذات الأثر المالي الصادر منه للغير أو من الغير لصالحه وحقوق الانتفاع.

وأوضح ان الذمة المالية لها عنصران، الأول إيجابي وهو ما للخاضع من حقوق مالية من أي نوع، والثاني سلبي وهو ما على الخاضع من التزامات وديون تجاه الغير وتسمى بالمطلوبات والخصومات.

وأشار العلي إلى انه بناء على ذلك فإن الذمة المالية لأي شخص هي مجموع ما يخصه من حقوق والتزامات ذات قيمة مالية وهي ليست حاصل الفرق بين عنصري الحقوق والالتزامات ذات قيمة مالية.

ولفت الى ان الهدف من تقديم إقرار الذمة المالية هو تحقيق قدر من الرقابة على ما قد يطرأ من زيادة غير مبررة على عناصر الذمة المالية، حيث يعتبر الإقرار من أهم وسائل الكشف عن الذمة المالية ويحقق الوقاية من الفساد المالي وحماية الأموال العامة وتعزيز الرقابة على كل من يتولى وظيفة عامة وتحصين الموظف العام من التشكيك في براءة ذمته.

من جهته بين مدير إدارة تسلم إقرارات الذمة المالية في الهيئة العامة لمكافحة الفساد صالح التنيب ان الخاضعين لإقرار الذمة المالية حسب القانون (42/ 2012) هم ابتداء من أعضاء مجلس الإدارة والمدراء العامين ونوابهم ومساعديهم ومدراء الإدارات ومن في مستواهم في الشركات التي تساهم الدولة او إحدى الجهات الحكومية بنصيب يزيد على 25٪ منها.

ودعا التنيب الخاضعين لإقرار الذمة المالية إلى الالتزام بمواعيد تقديم الإقرارات وفق بيانات ومعلومات صحيحة حتى يتجنبوا العقوبات التي حددها القانون وهي عبارة عن غرامة مالية متفاوتة والحبس مدد زمنية متفاوتة، أحيانا العزل من الوظيفة.

وأفاد بأن الذمة المالية تعزز الشفافية والنزاهة من خلال حماية الأموال العامة والوظيفة العامة، وتعزيز الرقابة على كل من يتولى وظيفة عامة، ومكافحة الكسب غير المشروع والوقاية من الفساد، وتعزيز الثقة بالأجهزة الحكومية وموظفيها.

جانب من الندوة

التنيب: الغرامة والحبس والعزل من الوظيفة عقوبات من لا يقدم إقرار الذمة المالية في موعده أو ناقصاً